



جامعة المستقبل
الكلية التقنية الهندسية
قسم تقنيات الاتصالات
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث
م. م. حسنين علاء محمد



المحاضرة السابعة

بعض قرارات الانتهاكات السياسية والعسكرية لنظام البعث و أماكن السجون و الاعتقالات

شهد العراق خلال فترة حكم حزب البعث سلسلة واسعة من القرارات السياسية والعسكرية التي ارتبطت بشكل مباشر بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لأن السلطة آنذاك اعتمدت على مركزية القرار السياسي وربطت الأمن الوطني ببقاء النظام نفسه ولذلك أصبحت القرارات العليا تصدر بروح أمنية صارمة تجعل كل معارضة أو اختلاف في الرأي موضوعا للمعالجة القسرية وقد انعكس ذلك في قوانين وأوامر وتعليمات سمحت للأجهزة الأمنية والعسكرية باستخدام وسائل شديدة القسوة ضد الأفراد والجماعات وهو ما أدى إلى توسع الاعتقالات والسجون والإخفاء القسري وانتشار الخوف في المجتمع العراقي لسنوات طويلة

من أبرز القرارات السياسية التي اتخذها النظام البعثي تلك التي ربطت النشاط السياسي المعارض بمفهوم الخيانة أو التآمر ضد الدولة إذ كانت السلطة تعتبر أن الانتماء إلى أحزاب أو اتجاهات فكرية خارج الإطار الرسمي يشكل تهديدا مباشرا للأمن العام ولذلك صدرت أوامر تمنح الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة في الاعتقال والتحقيق من دون رقابة قضائية فعالة وأصبح جهاز الأمن العام وجهاز المخابرات ومديرية الاستخبارات العسكرية وأجهزة الأمن الخاصة تعمل وفق صلاحيات كبيرة تسمح بالتوقيف والاستجواب لفترات طويلة مع محدودية الضمانات القانونية

وقد ارتبطت هذه السياسة بقرارات تمنح الدولة حق احتجاز الأشخاص بناء على تقارير أمنية أو شبهات سياسية فقط وكان كثير من المعتقلين يؤخذون من منازلهم أو أماكن عملهم من دون أوامر قضائية واضحة ثم ينقلون إلى مراكز تحقيق سرية أو معلنة حيث تبدأ مراحل الاستجواب التي قد تستمر فترات طويلة وكان الهدف من هذه الإجراءات ليس فقط الحصول على معلومات بل أيضا خلق حالة عامة من الردع الاجتماعي حتى يشعر المجتمع أن السلطة قادرة على الوصول إلى أي فرد في أي وقت



جامعة المستقبل
الكلية التقنية الهندسية
قسم تقنيات الاتصالات
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث
م. م. حسين علاء محمد



ومن الانتهاكات السياسية الكبرى القرارات التي اتخذت بعد محاولة اغتيال رئيس النظام في منطقة الدجيل سنة 1982 حيث أصدرت السلطة أوامر واسعة شملت اعتقال عدد كبير من سكان المنطقة ومصادرة الأراضي الزراعية وإحالة ملفات المعتقلين إلى محاكم استثنائية انتهت بإصدار أحكام إعدام جماعية وقد كشفت الوثائق لاحقا أن القرار لم يكن مقتصرًا على المتهمين المباشرين بل شمل فئات واسعة من السكان وهو ما عد لاحقا من أبرز صور العقاب الجماعي المرتبط بالقرار السياسي

كما أن القرارات العسكرية خلال الحرب العراقية الإيرانية ارتبطت بانتهاكات متعددة لأن ظروف الحرب الطويلة دفعت السلطة إلى تشديد الرقابة الداخلية واعتبار أي تراجع أو اعتراض أو محاولة هروب من الخدمة العسكرية جريمة كبرى تستوجب العقاب الصارم وقد صدرت تعليمات مشددة بحق الفارين من الخدمة أو المتخلفين عنها ووصل الأمر أحيانا إلى فرض عقوبات شديدة على عائلاتهم أو حرمانهم من حقوق وظيفية ومدنية مما جعل القرار العسكري يمتد أثره إلى الحياة الاجتماعية للأسر العراقية

وفي إطار القرارات العسكرية أيضا جاءت حملات الأنفال التي نفذت في شمال العراق خلال أواخر الثمانينيات حيث صدرت أوامر ميدانية واسعة لقوات الجيش والأجهزة الأمنية بتنفيذ عمليات نقل جماعي للسكان وتدمير قرى واعتقال أعداد كبيرة من المدنيين وقد بينت الوثائق التي ظهرت بعد سقوط النظام أن هذه العمليات كانت تنفذ وفق أوامر مركزية دقيقة تحدد المناطق المستهدفة وآليات التعامل معها وقد اعتبرت لاحقا من أخطر القرارات العسكرية التي تحولت إلى انتهاكات جماعية واسعة

أما بعد أحداث سنة 1991 فقد صدرت قرارات أمنية وعسكرية واسعة لقمع الانتفاضة في عدد من المحافظات العراقية حيث استخدمت قوات عسكرية كبيرة مع وحدات أمنية خاصة لاستعادة السيطرة على المدن وشملت تلك الإجراءات الاعتقال الجماعي والمداهمات الواسعة واحتجاز الآلاف من الأشخاص في ظروف قاسية كما رافقت ذلك عمليات نقل للمعتقلين إلى سجون متعددة أو إلى مواقع احتجاز مؤقتة قبل توزيعهم على مؤسسات أمنية مختلفة

وقد ارتبطت هذه القرارات بوجود شبكة واسعة من السجون ومراكز الاعتقال التي استخدمها النظام في إدارة ملف المعارضين والمشتبه بهم سياسيا ومن أشهر هذه السجون سجن أبو غريب الذي أصبح أحد أكثر أماكن الاحتجاز شهرة بسبب كثرة المعتقلين الذين مروا به وبسبب طبيعة الإجراءات الأمنية الصارمة داخله وكان يضم أقساما متعددة بعضها مخصص للمحكومين وبعضها للموقوفين السياسيين وقد ارتبط اسمه بملفات تعذيب وتحقيق طويلة في مراحل مختلفة



جامعة المستقبل
الكلية التقنية الهندسية
قسم تقنيات الاتصالات
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث
م. م. حسين علاء محمد



كما كان هناك سجن نقرة السلطان الواقع في منطقة صحراوية نائية جنوب العراق وقد استخدم لاحتجاز المعارضين السياسيين في فترات متعددة وكان اختيار الموقع الصحراوي يهدف إلى العزل الكامل وصعوبة التواصل مع الخارج مما جعله مكانا شديد القسوة من الناحية النفسية والاجتماعية على المعتقلين

ومن السجون المعروفة أيضا سجن الحاكمية في بغداد الذي ارتبط بشكل مباشر بملفات التحقيق الأمني وكان من المواقع التي تنتقل إليها أعداد من المعتقلين السياسيين بسبب قربها من مراكز أمنية مركزية وقد عرف بصرامة التحقيقات التي تجرى فيه وبطبيعته المغلقة التي تجعل الوصول إلى المعلومات عنه محدودا في تلك الفترة

كما استخدم قصر النهاية بوصفه واحدا من أشهر أماكن الاحتجاز والتحقيق في مراحل مبكرة من حكم النظام وقد ارتبط اسمه في الذاكرة العراقية بحالات كثيرة من التعذيب والتحقيق القاسي لأنه كان مخصصا لملفات حساسة تتعلق بالمعارضين السياسيين والشخصيات التي ترى السلطة أنها تشكل خطرا مباشرا عليها

إلى جانب هذه السجون كانت هناك مراكز احتجاز داخل مديريات الأمن نفسها حيث ضمت مديريةية الأمن العامة ومديريات الأمن في المحافظات غرف توقيف وتحقيق تستخدم لفترات قد تطول بحسب نوع القضية وكانت بعض هذه المراكز تعمل بشكل يومي لاستقبال المعتقلين الجدد قبل تحويلهم إلى سجون أكبر أو إبقائهم رهن التحقيق

كما وجدت أماكن اعتقال داخل بعض المقار العسكرية أو الأمنية الخاصة مثل مقرات الاستخبارات العسكرية أو المخابرات العامة حيث كانت بعض الملفات السياسية أو العسكرية الحساسة تعالج داخل تلك المواقع مباشرة وخصوصا إذا تعلق بقضايا مرتبطة بالجيش أو بالولاء السياسي داخل مؤسسات الدولة

إن كثرة أماكن السجون والاعتقالات لم تكن مجرد تنظيم إداري بل كانت جزءا من منظومة سياسية هدفها توزيع السيطرة الأمنية على كامل البلاد بحيث يصبح لكل محافظة أو منطقة مركز قادر على إدارة الاعتقال والتحقيق بسرعة وهذا ما جعل حضور المؤسسة الأمنية محسوسا في الحياة اليومية

كما أن الاعتقال لم يكن دائما ينتهي بمحاكمة واضحة إذ شهدت تلك المرحلة حالات إخفاء قسري كثيرة حيث تخفي أخبار المعتقل لفترات طويلة ولا تعرف أسرته مكان وجوده إلا بعد زمن أو قد لا تعرف مصيره مطلقا وهذا ما خلق أثرا نفسيا عميقا في المجتمع لأن كثيرا من العائلات بقيت سنوات تبحث عن معلومات عن أبنائها



جامعة المستنقب
الكلية التقنية الهندسية
قسم تقنيات الاتصالات
المرحلة الثانية مادة جرائم حزب البعث
م. م. حسنين علاء محمد



ومن القرارات السياسية ذات الصلة أيضا مصادرة الممتلكات أو منع الوظائف أو فرض الإقامة الجبرية على بعض العائلات المرتبطة بمعنقلين أو معارضين وهو ما يبين أن الانتهاك لم يكن فرديا فقط بل امتد إلى المحيط الاجتماعي للمعتقل

وقد أسهمت هذه السياسات مجتمعة في تكوين بيئة عامة يسودها الخوف لأن المواطن كان يدرك أن القرار السياسي قد يتحول بسرعة إلى إجراء أمني أو عسكري وأن السجن أو التحقيق يمكن أن يصبحا نتيجة لأي اشتباه سياسي أو اجتماعي

إن دراسة هذه القرارات والسجون وأماكن الاعتقال تكشف أن نظام البعث اعتمد بنية أمنية متكاملة تربط القرار السياسي بالأداة العسكرية والأمنية وتستخدم السجن ليس فقط كأماكن احتجاز بل كوسيلة لإدارة المجتمع وضبطه وإخضاعه وهو ما جعل ملف الانتهاكات السياسية والعسكرية أحد أكثر الملفات حضورا في دراسة تاريخ العراق الحديث وفي فهم طبيعة العلاقة بين السلطة والأفراد خلال تلك المرحلة